اذا تزوجت عبدا او مكاتبا او مدبرا او زوجها اخوها
او ولي ولا ابا لها فلا يوان تتكلم اذ هو عيب فلي مه وليس
لها ان ترضى وتغيب عن نفسها بارخاء وكذلك اذا زوجت
من ذي علة فلا يوان تتكلم وذكر محمد بن لبابه في وثايقه
ارضاها ان رضيا بالنكاح بالسكوت فهي وان كان رشدها
ابوها فانه اطلقها مرة للاجتهاد فيبلي فصار كالخارج عن
حلاب ما تفرم انها كالثيب وكذلك ان كان في الصراف فرضي
فلا يكون تسكوتها رضى قال ابن لبابه هذا قول كثير من
الشيوخ واما انا فاقول تسكوتها رضى اذا رضيت بذلك
قبضا فشيئا وقيل لها ان تسكوتك رضى بلي منا النكاح وان
كنت كارهة فلما بوان تغوبي عنا ارضي فان تسكتت دهرة ذلك
وهي حاضرة عقيب علمها فقد كلمة عيسى بذلك فذلك لازم لها
وعمر قوله الا ان يحاب عليها الاضيعة ك قال ابو محمد
ح تطلق الثيب ان تزوج اذا كانت عورتها تنتهي الى
الاسقاط الامر دوي محرم واطلق ذلك للغلام اذا احتلم
احتلم وليس للولي ان يمنعه الا ان يحاب من غير مجيئه تسفه
وجعل الجمهور التسفه بما ينعقد به الولاية عليهما
ثم كان يلي عليهما اب او وصي من عيسى ان ينظر في ذلك
فاذا رأى فيهما مضيعا لما له قوله فيمن يتبين تسفه دهر وظهر
انه يكون في الحكم محجورا عليه في ماله وان لم يحجر عليه قاض
وهذا الاصل مختلف فيه قال ولم ير ابا بكر منعه دهر البلوغ
من التسفه مثل ما روي عن مالك في يتيم كبير قال له ابي ما ترى
ان تضيع ان تزوج من رجلين لقوته وفقره اراد ولي التسفه

وان تنكح دهرها، كثرة وظهر بها نكاح الاب ابنته الثيب
عنه قوله وكذا بوان تتكلم بالرضى وانفرادها بين فتكون خلافا مثل
قول ابن لبابة وتأمله وعمر قوله ولنحوها ذكر ك
قال ابن فتكون اما فسخ نكاح بنت محمد بن فتح الا ان اباها
زوجها دهرا ان رشدها ولم يعلم انها نهت وكانت غيبة فكان
ذلك بمنزلة من يزوج ابنته الثيب ولم يستأمرها وعمر
قوله واما الابن اذا بلغ فله ان يذهب حيث شاء ك قال ابن
رشد في التفريع اختلف هل يعود عليه حجر ابيه اذا
ارفع عليه برشد وقت بلوغه حرث فيه تسفه قال
مالك لا يعود وقال ابن القاسم ومحمد فول ابن القاسم على
الخلاف والله اعلم واذكر الكتب في الثيب عاد وتبقة العرض
وذكر في قول مالك اذا بلغ الابن فله ان يذهب حيث شاء
الا ان يحاب من ناحيته تسفه فله ان يمنعه وان اتسفاهه
قول ابن القاسم ان قوله وفاق القول مالك ثم قال فجعل
جمهور التسفه يبقى حكم الولاية عليه وتزول عن الثيب
ثم كان يلي عليها من اب او وصي من عيسى ان ينظر في ذلك
فاذا رأى فيها مضيعا لما له قوله فيمن يتبين تسفه دهر وظهر
انه يكون في الحكم محجورا عليه في ماله وان لم يحجر عليه قاض
وهذا الاصل مختلف فيه قال ولم ير ابا بكر منعه دهر البلوغ
من التسفه مثل ما روي عن مالك في يتيم كبير قال له ابي ما ترى
ان تضيع ان تزوج من رجلين لقوته وفقره اراد ولي التسفه

وان تنكح

Copyright © King Saud University